إشكالية تعارض سياسة دعم الطاقة مع التنمية المستدامة في بعدها البيئي

Policy of energy subsides and sustainable development in its environmental dimension: A contradicted problematic

ط د.لعيسوف سمير

جامعة تلمسان – عضو مخبر GREFIP

coll.s58@yahoo.com

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دعم الطاقة على المستوى الدولي، وقد ابرزت أهميته في تحقيق رفاهية المواطنين، وحماية الأسر محدودي الدخل من تغيرات الأسعار العالمية النفط ، غير ان الافراط في استهلاكها له اثار غير مرغوب فيها من الناحية البيئية، اين قامت بجمع المعلومات والدراسات وتحليلها تحليلا منطقيا للوصول الى النتائج المطلوبة، في الأخير قيمت الدراسة ان لموضوع دعم الطاقة آثار سلبية على التنمية المستدامة في بعدها البيئي، فهو يساهم في زيادة حجم التلوث البيئي نتيجة الانبعاثات الغازية اين اصبح من الضروري وضع سياسات إصلاحية للتخفيف من هذه الآثار.

الكلمات المفتاحية: البيئية، التلوث، التنمية المستدامة، الدعم، الطاقة

Abstract :

This study deals with the issue of energy subsidies at the international level, in which it underlines its importance in achieving the well-being of citizens, and protecting low-income families from the changes in the world oil

prices. Due to the excessive consumption that has undesirable effects from the environment, this study attempts to collect information, studies and to analyse it logically in order to reach the intended results. Therefore, the issue of energy subsidies has negative effects on sustainable development in its environmental dimension in which it contributes to increase the environmental pollution because of gas emissions. A call for reform policies is required to remedy these effects.

Key words:environmental, pollution, sustainable development, subsidies, energy

JEL Classification : F64, Q53, Q01, P18, H23

مقدمة:

تقوم العديد من الدول بانتهاج سياسة دعم الطاقة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لكن الاستخدام المفرط لهذه السياسة ترتب عنه تزايد حجم التلوث البيئي نتيجة الانبعاثات الغازية وما نتج عنه من تغيرات مناخية، إضافة الى التكلفة الاقتصادية الكبيرة التي أثقلت كاهل الموازنات العمومية للدول نتيجة الدعم المقدم لذلك.

هذه التحديات دفعت مجموعة من الدول إلى التفكير في اصلاح اسعار المواد الطاقوية ووضع تصورات تضمن تنمية مستدامة مبنية على طاقات متجددة.

الإشكالية:

من خلال هذه الورقة البحثية نحاول معالجة الإشكالية التالية: **ما مدى تعارض سياسة دعم الطاقة مع التنمية المستدامة في بعدها البيئي؟**

فرضية الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة انطلقنا من الفرضية التالية: **ان اصلاح أسعار المواد الطاقوية وتوجيه الدعم للاستثمار في الطاقات المتجددة يساهم في الحد من اثار التلوث البيئي.**

أهمية الدراسة وأهدافها:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة مهمة ومتميزة في اقتصاديات مختلف دول العالم في الوقت الراهن، خاصة في ظل تقلبات أسعار المواد الطاقوية، وزيادة حجم الانبعاثات الغازية المضرة للبيئة، في مقابل توجيه الدعم للاستثمار في الطاقات الصديقة للبيئة يساهم في تحسين كفاءة التنمية المستدامة في بعدها البيئي.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعلومات والدراسات وتحليلها تحليلا منطقيا للوصل الى النتائج المطلوبة.

أما من حيث أدوات الدراسة فقد تم الاعتماد على مختلف المقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعض الكتب والمذكرات.

محاور الدراسة:

لمعالجة ما سبق تم التطرق الى المحاور التالية:

1. مفاهيم عامة حول الطاقات الاحفورية والطاقات المتجددة
2. دعم الطاقة والتنمية المستدامة
3. آثار دعم الطاقة على التنمية المستدامة في بعدها البيئي وتحديات إصلاحها

1. مفاهيم عامة حول الطاقات الاحفورية والطاقات المتجددة.

تلعب الطاقة بمختلف أنواعها دورا مهما وضروريا لارتباطها الوثيق بكل مقومات الحياة البشرية العصرية، بحيث أصبحت تعد عصب سير الحياة اليومية لمختلف قطاعات ومجالات النشاط الصناعي، الفلاحي، التجاري وحتى الحياة اليومية للسكان، وتعرف الطاقة بصفة عامة على أنها: القدرة، غاية ما يستطيع المرء فعله، أو هي عبارة عن كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة أو شكل حركة ميكانيكية أو كطاقة ربط في أنوية الذرة والبروتون والنيترون، والتي تظهر في عدة صور منها، الميكانيكية، الضوئية، الحرارية، الإشعاعية،..إلخ[1]، وتنقسم مصادر الطاقة الحالية إلى نوعين (الطاقة الأحفورية أو كما تعرف بمصادر الطاقة التقليدية، والطاقات المتجددة).

1-1) مفهوم الطاقات الاحفورية:

الطاقة الاحفورية أو الوقود الأحفوري هو مصطلح يستخدم لوصف مجموعة من مصادر الطاقة التي تشكلت من النباتات والكائنات القديمة خلال فترة الكربون، منذ ما يقرب من 286 إلى 360 مليون سنة، وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من الطاقات الاحفورية:[2]

- **الفحم:** يتكون من النباتات والأشجار التي تصلبت بسبب الضغط والحرارة.
- **النفط:** يتكون من كائنات أصغر حجما، مثل العوالق الحيوانية والطحالب، والتي تكونت بسبب كميات كبيرة من الضغط في تحلل هذه المادة العضوية المعقدة إلى زيت.

[1] سمية رمدوم، الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في جنوب افريقيا، الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول- جامعة البليدة، 23 و24 أفريل 2018، ص 04.

[2] KANNIAH, G. (2018). fossil fuels. Récupéré sur studentenergy: https://www.studentenergy.org/topics/fossil-fuels (consulté le 03/10/2018)

- **الغاز الطبيعي:** يخضع لنفس عملية النفط، ومع ذلك فإن العملية أطول وتخضع لكميات أعلى من الحرارة والضغط، مما تسبب في مزيد من التحلل.

1-2) مفهوم الطاقات المتجددة:

الطاقة المتجددة هي الطاقة التي تنتج من مصادر دائمة وغير ناضبة لا تستنزف عند استخدامها، أو يتم تجديدها بشكل طبيعي خلال فترة حياة الإنسان، ومن أهمها: طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية والطاقة المائية، وهذا على النقيض من المصادر غير المتجددة مثل الوقود الأحفوري.[3]

تتميز الطاقات المتجددة بعدة خصائص وميزات إيجابية تجعلها ضرورة حتمية لتكون بديلا استراتيجيا للطاقات الأحفورية، ومن أهم خصائص وميزات الطاقات المتجددة نذكر ما يلي[4]:

– طاقة غير قابلة للنفاذ، لا يمكن التحكم فيها أو تحديد مقاديرها واحتياطاتها كأشعة الشمس وقوة الرياح...إلخ، كما أن كل مصدر وشكل من مصادرها وأشكالها يحتاج إلى تكنولوجيا ملائمة له.

– تتميز بأنها طاقات أبدية وصديقة للبيئة، نظيفة تهدف إلى حماية صحة الإنسان والمحافظة على المحيط البيئي، تتواجد في كل مناطق العالم.

– الطاقات المتجددة تقلل من الاعتماد على الواردات من الطاقات الأحفورية، وتعد بديلا محليا مستداما للطاقة تتلاءم مع تنمية المناطق النائية والريفية من احتياجات الطاقة.

---

[3] FREWIN, G. (2018). Renewableenergy. Récupéré sur studentenergy : https://www.studentenergy.org/topics/renewable-energy (consulté le 03/10/2018)

[4] واكلي كلثوم، خلفاوي منية، التحول العالمي نحو الطاقات المتجددة والنظيفة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة "عرض التجارب الطاقوية في ألمانيا Deutsch Energiezend"، الملتقى الدولي الخامس للطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول، يومي 23 و24 أفريل 2018، جامعة البليدة،ص03

2. دعم الطاقة والتنمية المستدامة.

يعتبر الدعم من بين السياسات التي تتبناها الدول لمحاربة الفقر والتأثير على درجة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ويعد دعم الطاقة اكبر البنود استحواذا على الدعم للعديد من دول العالم

2-1) مفهوم دعم الطاقة

تعددت المفاهيم في تعريف دعم الطاقة بين المنظمات الدولية نظرا لاختلاف مناهج تقدير وطرق قياسها، **فالأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة** عرفت دعم الطاقة بأنه "أي تدبير يبقي الأسعار للمستهلكين أقل من مستويات السوق، أو للمنتجين فوق مستويات السوق، أو التي تقلل التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين".[5]

بينما **تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** دعم الطاقة بأنه " أي إجراء يسمح ببقاء الأسعار أقل من مستويات السوق لفائدة المستهلكين، أو فوق مستويات السوق لصالح المنتجين، أو يقلل من التكاليف بالنسبة لكل من المستهلكين والمنتجين" .[6]

صندوق النقد الدولي (IMF) عرف دعم الطاقة على انه يتضمن دعم الاستهلاك ودعم الإنتاج، حيث ينشأ دعم الاستهلاك عندما تكون الأسعار التي تدفعها الاسر والشركات اقل من سعر مرجعي ما، بينما ينشا دعم الإنتاج عندما تكون الأسعار التي يتقاضاها الموردون اعلى من هذا السعر المرجعي.[7]

[5]UNEP, IEA. Reforming energy subsidy, an explanatory summary of the issues and challenges in removing or modifying subsidies on energy that undermine the pursuit of sustainable development. UNEP, Paris, 2002.p11

[6]OECD. Environmentally Harmful Subsidies: Challenges for Reform. 2005.p114

[7]CLEMENTS, Benedict, COADY, David, FABRIZIO, Stefania, et al. Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications (Washington: International Monetary Fund). 2013.P05

2-2) مفاهيم نظرية حول التنمية المستدامة:

في ظل محدودية وعدم تجانس التوزيع الطبيعي للعديد من الموارد والثروات الطبيعية، البشرية ورؤوس الأموال وزيادة الطلب عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ظهر مفهوم جديد للتنمية عرف بالتنمية المستدامة،[8] وكان ذلك لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي حمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة سنة 1987،[9] وقد تعددت مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالتنمية، والتنمية المستدامة، فقد عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، التنمية المستدامة بأنها: "هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية الحاجات الخاصة".

كما تم الاتفاق على تعريف التنمية المستدامة خلال انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية سنة 1992 على أنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.[10]

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول باختصار على أن تحقيق التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التنمية والنمو في شتى المجالات، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا دون المساس بحق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد والإمكانيات الطبيعية، مع العمل على المحافظة على المحيط البيئي واستغلال الطاقات المتجددة غير الضارة بالبيئة.

---

[8] العايب عبد الرحمن. التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف،السنة 2011،ص 11.

[9] عبد الله حسون مُحَمَّد، مهدي صالح دواي، اسراء عبد الرحمن خضير، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد 67، السنة 2015، ص 338

[10] ماجد أبو زنط وعثمان مُحَمَّد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 6، العدد 01، جانفي2009،ص23

2-2-1) أبعاد التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد تعتبر الركائز الأساسية وهي: (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي)، نجيزها فيما يلي:

أ) البعد الاقتصادي:

يهدف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الدخل القومي والفردي، والعمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومحاربة الفقر.

ب) البعد الاجتماعي:

يهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالأفراد على أساس أنهم جوهر التنمية من خلال العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.[11]

ت) البعد البيئي:

يرتكز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة احترام النظام البيئي والمحافظة عليه من التدهور التلوث والاستنزاف من خلال وضع حدود وسن قوانين تنظيمية وحتى ردعية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية دون الإخلال بالمحيط البيئي (المحافظة على التوازن الطبيعي).

- [11] باتر محمد علي وردم،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، السنة 2003، صفحة 189

3. آثار دعم الطاقة على التنمية المستدامة في بعدها البيئي وتحديات إصلاحها

على الرغم من الاثار الإيجابية لسياسة دعم الطاقة كالحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل، الا ان الاستعمال المفرط للمواد الطاقوية المدعومة له اثار سلبية على البيئة.

أ) تغيرات في المناخ

يساهم دعم المواد الطاقوية في تغير المناخ عن طريق خفض أسعار الوقود الأحفوري، مما يشجع على زيادة الإنتاج والاستهلاك وبالتالي على الانبعاثات، ففي دراسة نشرت سنة 2018 من قبل مجموعة من الباحثين يقودها المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية (IIASA)، أشارت إلى أن إلغاء دعم الوقود الأحفوري يمكن أن يحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية بنسبة تصل إلى 5٪ حتى عام 2030 كما انه يسهم في التخفيف من اثار التغير المناخي ويفتح المجال للاستثمار في الطاقات المتجددة.[12]

ب) إعاقة تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة

كما يمكن أن يؤدي دعم الوقود لإعاقة تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة والنظيفة– مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تجد صعوبة في التنافس مع الوقود الأحفوري المدعوم.[13]

ت) العوامل الخارجية

- [12]JEWELL, Jessica, MCCOLLUM, David, EMMERLING, Johannes, et al. Limited emission reductions from fuel subsidy removal except in energy-exporting regions. Nature, 2018, vol. 554, no 7691, p. 229.
- 13 وهيبة بن داودية، سياسات دعم الطاقة في الدول العربية –بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 08، السنة 2017 صفحة85.

كذلك تنتج مؤثرات خارجية سلبيه عن زيادة الحركة المرورية التي تدعم الوقود مثل الازدحام المروري وزيادة الحوادث واهتلاك الطرقات.[14]

الشكل البياني التالي يوضح الآثار البيئية للدعم الموجه للمنتجين والمستهلكين:

الشكل رقم 02 . الآثار البيئية للدعم الموجه للمنتجين والمستهلكين

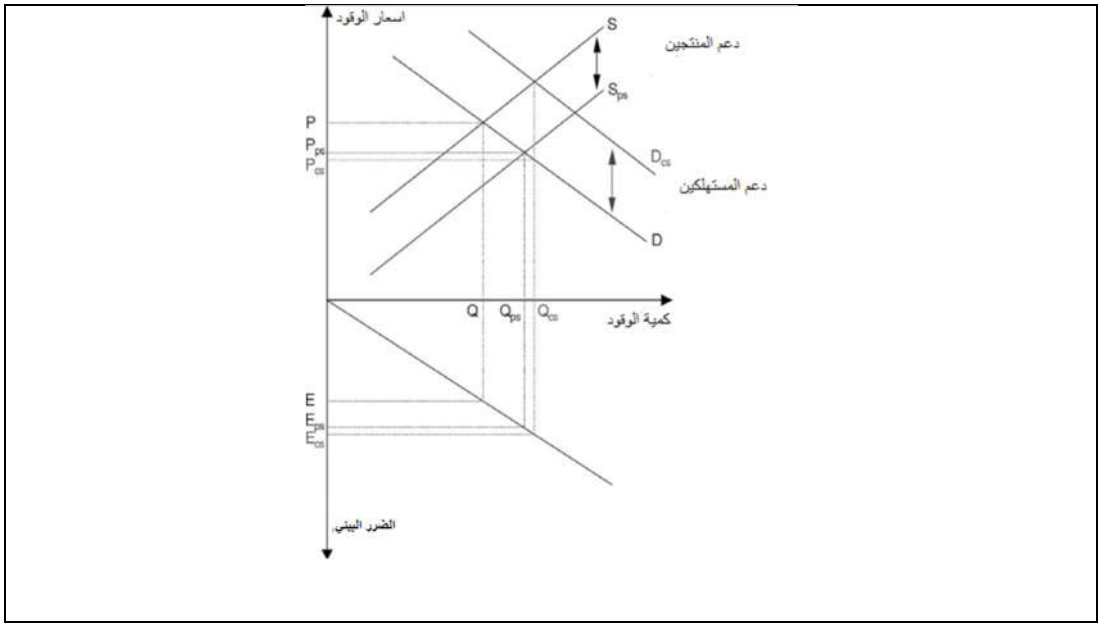

Source: Subsidies, R. E. (2008). Opportunities to Contribute to the Climate Change Agenda. United Nations Environment Programme Division of Technology, Industry and Economics.P19

S: منحنى دعم المنتجين

D: منحنى دعم المستهلكين

- [14]COADY, D., PARRY, I., SEARS, L., et al. How large are global energy subsidies? International Monetary Fund. 2015. p08

Q: كمية الوقود

P: أسعار الوقود

E: الضرر البيئية

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن:

- إدخال وحدة من الدعم على إنتاج الوقود يحول منحنى العرض إلى أسفل من S إلى Sps، مما يؤدي إلى انخفاض السعر إلى Pps، وكمية الوقود المباعة ترتفع إلى Qps، وهذا يؤدي إلى زيادة في الآثار البيئية من E إلى Eps.
- كما أن دعم الاستهلاك لكل وحدة تحول منحنى الطلب من D إلى Dcs، وهذا يؤدي إلى انخفاض في صافي السعر الذي يدفعه المستهلك إلى Pcs، أي أن الزيادة في الكمية المستهلكة إلى Qcsتؤدي إلى زيادة الأضرار البيئية إلىEcs .

2.3 تحديات إصلاح دعم الطاقة

يمكن تلخيص تحديات إصلاح دعم الطاقة في النقاط التالية: [15]

- **تزايد الضغوط التضخمية وما ينتج عنها من احتجاجات شعبيه واسعه النطاق**

عادة ما يصاحب برامج إصلاح دعم الطاقة حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر على الأسر والوحدات الاقتصادية، وظهور ضغوط تضخمية تدفع باتجاه المطالبات بزيادة الأجور والتعويضات مما يؤثر على مستويات القدرة الشرائية.

- **المعارضة القوية من أصحاب المصالح وسعيهم لإفشال برامج إصلاح دعم الطاقة**

[15] محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم ، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي،السنة 2014 صفحة 24

هناك معارضة قوية محتملة من أصحاب المصالح المستفيدين من برامج إعانات الطاقة مثل المصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة والتي ستتحمل تكاليف أكبر وهذا ما سيؤثر على مبيعاتها في السوق المحلي.

- **ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي**

تحول ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بشكل كبير دون تمكن حكومات العديد من الدول من تنفيذ البرامج التي تستهدف إصلاح دعم الطاقة، حيث ان تنفيذ تلك البرامج يحتاج الى قدر معقول من التأييد الشعبي للحكومات والقدرة على تحمل تبعات هذه البرامج في الاجل القصير والمتوسط لحين الاتمام من برامج الإصلاح بنجاح.

- **الأثر على مستويات تنافسية السلع الوطنية**

من المتوقع جراء التحرير التدريجي لأسعار الطاقة، ارتفاع أسعار المدخلات الطاقة المستخدمة من قبل المصانع المحلية وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الوسيطة والسلع النهائية، هذا ما سيؤثر على تنافسية بعض المنتجات المحلية في الأسواق الدولية في الأجل القصير وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الكثيفة لاستهلاك الطاقة.

- **صعوبة استهداف الفئات غير القادرة**

تعاني الدول النامية عاده من صعوبات تطوير برامج استهداف دقيقه للفئات غير القادرة التي غالبا من تكون أكثر الفئات المتأثرة جراء التحرير التدريجي للأشعار فلا تتوفر لدى الحكومات بيانات دقيقه عن مستويات الدخل المتاح للإنفاق للعديد من الأسر المعيشية.

وبالتالي قد لا تتمكن من بناء قواعد بيانات دقيقة وتطوير نظم استهداف كفئة لهذه الأسر وفق مؤشرات موضوعية لتحديد مستوى الدخل ومدى حاجه الاسر المستهدفة الى الدعم، ويعد هذا

التحدي من أبرز التحديات التي تحول دون ان ارجع برامج الإصلاح في العديد من الدول النامية.

تجدر الاشارة انه رغم خصوصية مختلف دول العالم، إلا أن الدلائل والدراسات تشير إلى وجود بعض الجهود والتي من شأنها أن تساعد على نجاح مواجهة هذه التحديات، والجدول التالي يلخص ذلك:

الجدول رقم 01: تحديات اصلاح برامج دعم الطاقة ومتطلبات مواجهة هذه التحديات

تحديات اصلاح برنامج دعم الطاقة	متطلبات مواجهو هذه التحديات
تزايد الضغوط التضخمية وما ينتج عنها من احتجاجات شعبية واسعة النطاق	* تطبيق حملة إعلامية واسعة النطاق لبيان المكاسب الاقتصادية المتوقعة من الإصلاح والتوجه البديل للحكومات الاستغلال الوفورات الناتجة عن هذه البرامج في الإنفاق على البرامج الاجتماعية المختلفة واصلاح نظم التعليم والصحة ودعم المناطق الفقيرة والمحرومة. على أن يتم تنفيذ الحملة في وقت سابق للإصلاح وعلى أن تتضمن التدابير والأليات التي ستتبعها الحكومة التعويض الفئات الفقيرة بشفافية كاملة • التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي لاستهداف الفئات غير القادرة. و تعزيز الانفاق الحكومي الداعم للنمو لزيادة الناتج وخفض مستويات الأسعار . تبني سياسات مالية ونقدية ملائمة تساعد على تثبيت توقعات التضخم.
المعارضة القوية من	تبني خطة شاملة للإصلاح بمشاركة كافة الجهات والأطراف

أصحاب المصالح وسعيهم لإفشال برامج إصلاح دعم الطاقة	المعنية لوضع برنامج تدريجي للإصلاح يحظى بتوافق مجتمعي
ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي	استغلال فترة عدم الاستقرار السياسي او الاقتصادي في اعداد دراسات لتقييم الاثار الاقتصادية لبرامج دعم الطاقة على المستوى الكلي و التحديد الدقيق للفئات المتضررة وتطوير شبكات الامان الاجتماعي وبناء نظم دقيقة للاستهداف يمكن من خلالها تعويض الأسر الفقيرة لاحقة.
الأثر على مستويات تنافسية السلع الوطنية	• من المتوقع أن تسهم جهود تحرير أسعار الطاقة في التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وهو ما سيعمل على حفز مستويات الاستثمار في الطاقة وتوفير مصادر بديلة بأسعار ملائمة. كذلك سيؤدي الإصلاح إلى حدوث آثار مواتية على صعيد الاقتصاد الكلي الأمر الذي سيساعد على تعزيز مستويات التنافسية في الأجل المتوسط والطويل.
صعوبة استهداف القادرة الفئات غير	تطوير قواعد بيانات بحالة الأسر المعيشية سواء من حيث مستويات الدخل او مستويات النفاذ للخدمات الأساسية استنادا إلى معايير ومؤشرات مرجعية يمكن من خلالها توصيف الحالة المعيشية للأسر المختلفة على أن يتم تحديث هذه القواعد المرجعية للمستحقين للدعم دورياً الاستفادة من بحوث الأسر المعيشية الخاصة بمستويات الدخل

	والانفاق والتي تعدها أجهزة الإحصاء الوطنية . الاستفادة من الجمعيات الأهلية في تحديد الفئات المستحقة للدعم
عدم توفر بيانات دقيقة عن كلفة هذه البرامج و عدم وجود تقديرات دقيقة للأثار المترتبة على إصلاحها	القيام بدراسات دقيقة لجمع المعلومات الدقيقة والتقديرات الخاصة ببرامج دعم الطاقة بمشاركة الخبراء المعنيين في عدد من المجالات.

المصدر: محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم ، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي،السنة 2014 صفحة 36

الخاتمة

تهدف سياسة دعم الطاقة في العالم إلى توفير منتجات طاقوية لشرائح واسعة من المستهلكين بأسعار مقبولة، هذا ما يساهم في تقليل معدلات الفقر وتخفيض مستويات التفاوت في توزيع الدخل والحد من الضغوط التضخمية، إضافة إلى دعم قطاعات الصناعية المحلية، غير أن الإفراط في استعمال هذه السياسة نتج عنه اثار بيئية نتيجة الاستخدام المفرط للطاقات الاحفورية، هذا ما ساهم في وضع خطط من طرف المنظمات الدولية لإصلاح دعم الطاقة بغية خفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتخفيف من آثار ظاهرة الاحتباس الحراري.

نتائج الدراسة: إن الدراسة التي بين أيدينا قادتنا لاستخلاص النتائج التالية:

من خلال إشكالية بحثنا التي تمحورت في مدى تعارض التنمية المستدامة في بعدها البيئي مع سياسة الدعم الموجهة للطاقة الاحفورية، فهذه الأخيرة تعتبر حاليا المصدر الرئيسي

لتموين الاقتصاد العالمي،لأنها توفر طاقة ذات تكاليف منخفضة نتيجة حجم الدعم المقدم، هذا ما ساهم في الإفراط في استهلاكها مسببة مشاكل بيئية وانبعاثات غازية ذات أبعاد محلية وعالمية، وهو ما يبين صحة فرضيتنا، كما إن تقليص فاتورة الدعم من شانه أن يفتح المجال أمام الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية، تتمثل **أهم التوصيات** التي يمكن الخروج بها فيما يلي:

- رفع الدعم تدريجيا عن استهلاك الطاقات الاحفورية يزيد من تكلفتها مما يعزز من التوجه نحو الطاقات البديلة النظيفة.
- تشجيع الابتكار والاستثمار في مجال الطاقات البديلة
- تقديم الإعانات لفائدة الوقود الحيوي بهدف تحقيق التنمية المستدامة
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في بناء وتنمية الثقافة البيئية والاجتماعية

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- باتر محمد علي وردم،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، السنة 2003

المقالات والملتقيات العلمية:

- ماجد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 6، العدد 01، جانفي2009

- عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، اسراء عبد الرحمن خضير، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والإبعاد، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد 67، السنة 2015
- وهيبة بن داودية، سياسات دعم الطاقة في الدول العربية –بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 08، السنة 2017.
- واكلي كلثوم، خلفاوي منية، التحول العالمي نحو الطاقات المتجددة والنظيفة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة "عرض التجارب الطاقوية في ألمانيا Deutsch Energiezend"، الملتقى الدولي الخامس للطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول، يومي 23 و24 أفريل 2018، جامعة البليدة،
- سمية رمدوم، الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة في جنوب افريقيا، الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول– جامعة البليدة، 23 و24 أفريل 2018

التقارير الدولية:

- محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم ، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي،السنة 2014

المذكرات:

- العايب عبد الرحمن. التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف،السنة 2011

مواقع الأنترنت:

- FREWIN, G. (2018). Renewableenergy. Récupéré sur studentenergy : https://www.studentenergy.org/topics/renewable-energy (consulté le 03/04/2018)

- KANNIAH, G. (2018, 04 03). fossil fuels. Récupéré sur studentenergy:https://www.studentenergy.org/topics/fossil-fuels (consulté le 03/04/2018)

- https://www.iea.org/media/publications/weo/Subsidies20142016.xlsx

- **ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**

- UNEP, IEA. Reforming energy subsidy, an explanatory summary of the issues and challenges in removing or modifying subsidies on energy that undermine the pursuit of sustainable development. UNEP, Paris, 2002.

- OECD. Environmentally Harmful Subsidies: Challenges for Reform. 2005.

- CLEMENTS, Benedict, COADY, David, FABRIZIO, Stefania, et al. Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications (Washington: International Monetary Fund). 2013.

- SOVACOOL, Benjamin K. Reviewing, reforming, and rethinking global energy subsidies: towards a political economy research agenda. Ecological economics, 2017, vol. 135,

- E.Mills :Environment. The specter of fuel-based lighting. SCIENCEVOL 308,(27 may 2005).p 1263.

- FATTOUH, Bassam et EL-KATIRI, Laura. A brief political economy of energy subsidies in the Middle East and North Africa. International Development Policy, 2017,

- SUBSIDIES, Reforming Energy. Opportunities to Contribute to the Climate Change Agenda. United Nations Environment Programme Division of Technology, Industry and Economics, 2008.

- CLEMENTS, Mr Benedict J., COADY, David, FABRIZIO, MsStefania, et al. Energy subsidy reform: lessons and implications. International Monetary Fund, 2013.

- MORGAN, Trevor. Energy subsidies: their magnitude, how they affect energy investment and greenhouse gas emissions, and prospects for reform. Menecon Consulting, 2007.

- UNEP, IEA. Reforming energy subsidy, an explanatory summary of the issues and challenges in removing or modifying subsidies on energy that undermine the pursuit of sustainable development. UNEP, Paris, 2002.

- JEWELL, Jessica, MCCOLLUM, David, EMMERLING, Johannes, et al. Limited emission reductions from fuel subsidy removal except in energy-exporting regions. Nature, 2018, vol. 554, no 7691,

- COADY, D., PARRY, I., SEARS, L., et al. How large are global energy subsidies? International Monetary Fund. 2015

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
1	تحديات اصلاح برامج دعم الطاقة ومتطلبات مواجهة هذه التحديات

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل
01	حجم دعم الطاقة العالمي خلال سنة 2016
02	الآثار البيئية للدعم الموجه للمنتجين والمستهلكين